دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التكنولوجيا والإدارة العامة
المصدر:	مجلة الاقتصاد والإدارة
الناشر:	جامعة الملك عبدالعزيز - كلية الاقتصاد والإدارة - مركز البحوث والتنمية
المؤلف الرئيسي:	عساف، عبدالمعطي محمد
المجلد/العدد:	ع 18
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1983
الشهر:	سبتمبر - ذو الحجة
الصفحات:	1 - 10
رقم MD:	48057
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الدول النامية، التكنولوجيا ، الإدارة العامة ، التنمية الإدارية ، التطوير الإداري ، الاشتراكية ، الإنتاج ، العالم العربي ، الكفاية الإدارية ، اتخاذ القرارات ، التنظيم الإداري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/48057

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التكنولوجيا والإدارة العامة

د. عبد المعطى محمد عساف

بداية لابد من التنويه بحقيقة أن بحث العلاقة بين الادارة والآلية وخاصة فى ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة ، مازال مسألة غير محددة الابعاد ، ويحتاج استجلاؤه الى مزيد من البحث والتبصر .

ولتحقيق قدر من الوضوح فى هذا المجال ، فأنه لابد أولا من التمييز بين وضعيتين :

الأولى : وضعية الادارة العامة كادارة للتكنولوجيا

الثانية : وضعية الادارة العامة فى تأثرها بالتطور الآلى والتكنولوجى .

الوضعية الأولى : ترتبط بالادارة عندما تكون ادارة انمائية ، مثال الوضع فى البلدان الاشتراكية أو ذات المسار الاشتراكى ، أو مثال الوضع بالنسبة للادارة المفترضة فى البلدان النامية بشكل عام .

أما الوضعية الثانية : فتكون حيث تبقى التكنولوجيا وعملية الانتاج بجانبها الاساسى فى أيدى الادارات الخاصة ، الامر الذى يجعل الادارة العامة مجرد مستجيب فى معظم الاحيان الى مجمل الابتكارات التى تتم خارجها ، وذلك مثال الوضع فى البلدان التى تأخذ فلسفة الحرية (الدول الليبرالية) ، حيث بقيت ادارتها العامة تابعة ومقلدة لادارات الاعمال فى معظم الاحيان .

هذا مع ملاحظة أن ماأفرزته الثورة الصناعية فى أعلى مراحلها والظروف الدولية المعاصرة ومقتضيات الخوض فى مرحلة الثورة التكنولوجية بكل تعقيداتها ، أدى الى تضخم وتعقيد وظيفة الدولة العصرية مهما كانت درجة (ليبراليتها) . وبصورة أضطرت اداراتها أن تكون ادارات انمائية فى بعض المجالات ، وخاصة فى المجالات المتعلقة بادارة التكنولوجيا المعقدة التى لاتقوى الشركات الخاصة على اداراتها وهذا مايمكن ملاحظته فى الولايات المتحدة الامريكية وأوربا الغربية بشكل عام وغيرهما من الدول الصناعية الآخذة بفلسفة الحرية .

وازاء ذلك فانه لم يعد من السهل الحديث عن أى من الوضعيتين السابقتين بمعزل عن الاخرى . وبالتالى فأن بحث العلاقة بين الادارة والتكنولوجيا يستوجب النظر لهذه العلاقة من ناحيتين :

الأولى : أهمية الادارة بالنسبة للتكنولوجيا

الثانية : أهمية التكنولوجيا بالنسبة للادارة .

(*) دكتور عبد المعطى محمد عساف ، باحث اختصاصى بالمنظمة العربية للعلوم الادارية ، عمان ، الأردن .

فمن الناحية الأولى : يلاحظ أن معظم الدراسات تؤكد على أهمية الادارة بالنسبة للتكنولوجيا ، هذه الاهمية التى يمكن بلورة ابعادها فيمايلى :

أولا : ادارة التكنولوجيا ذاتها ، حيث لايمكن تصور تحقيق الانجازات التكنولوجية بكل مافيها من تعقيد ودقة . ضمن اطار عمليات عشوائية تحكمها اساليب التجربة والخطأ ، أو ضمن ممارسات فردية أو محدودة ، تفتقد عنصر التوجيه وامكانيات الحركة المطلوبة . ولابد لها من ادارة متخصصة ترقى لنفس درجة الكفاءة المطلوبة . وأهم ماتنجزه ادارة التكنولوجيا فى هذا المجال .

(أ) جمع الموارد والامكانيات المادية والبشرية اللازمة لسير الحركة فى هذا الميدان ، وكما يلاحظ فأن التكنولوجيا تحتاج لموارد هائلة ، قد لاتقوى أكبر الشركات الخاصة على تقديمها ، الامر الذى يجعل مهمة الادارة فى هذا المجال مهمة صعبة ودقيقة ، وخاصة اذا كان المجتمع المعنى يعانى من مشكلة ندرة هذه الموارد .

(ب) تكوين ورعاية مؤسسات البحث العلمى المتطورة والقادرة على مد ادارة التكنولوجيا بآخر المبتكرات العلمية ، وذلك على اعتبار أن عمليات البحث تمثل القاعدة الاساسية التى تقوم عليها الثورة التكنولوجية وتستمد منها حيويتها واستمرارها .

وتبرز أهمية الادارة فى هذا المجال ، عند أدراك أن عمليات البحث تحتاج لامكانيات ضخمة من الناحية المادية ، وكفاءات عالية جدا من الناحية البشرية ، فى الوقت الذى لايكون انتاجها مدرا للربح المباشر ، مما يجعل مختلف المؤسسات الخاصة ، ترفض الخوض فى مضمار البحث العلمى وتكوين مؤسساته ، وهذا يعود اما لعدم قدرتها المادية والبشرية على ذلك ، أو لعدم ربحية هذا التوجه من وجهة نظرها .

(جـ) تطبيق نتائج البحث العلمى بادخالها ضمن عجلة الانتاج فى صورة وسائل واساليب وأدوات تكنولوجية جديدة ومتطورة ، وهنا فان وظيفة الادارة تعتبر هامة جدا ودقيقة جدا وتمثل مقدرة الادارة على انجازها مؤشرا أساسيا على كفاءتها وفعاليتها ، حيث كلما تمكنت الادارة من تطبيق التكنولوجيا المكتشفة بسرعة أكثر ، كلما عبرت عن كفاءة وفعالية أعلى ، حيث أن ذلك يمنحها فرصة النجاح فى التفوق على التكنولوجيا المنافسة للدول الأخرى ، هذا التفوق الذى يعتبر اهم مقومات الازدهار الحضارى .

ثانيا : تصنيف وترتيب وتوزيع مبتكرات العلم والتكنولوجيا بحيث تتواءم مع الحاجات الانسانية والاولويات القومية فى المجتمع المعنى . ويمثل هذا الانجاز واحدا من أهم التحديات التى تواجهها الادارة الحديثة .

ثالثا : معالجة الآثار السلبية لتطبيق التكنولوجيا ، وهذا يشمل وظيفتين اساسيتين هما :

(أ) السعى لتحقيق قدر من التوازن الحضارى وذلك بتقليل الفجوة بين مستوى التطور المادى التكنولوجى للمجتمع وبين مستوى التطور الثقافى والايديولوجى فيه ، حيث لو ترك الامر للافراد والجماعات دون موجه عام لهم ، فانهم كمايقول « ستيورت تشيز » يحتاجون لزمن طويل حتى يعيدوا توازنهم .

ويشير « ففنروشيروود » الى هذه الاهمية بالقول ، أن الادارة التى تسمح بازدياد الفجوة بين آثار الادوات التكنولوجية وبين متطلبات نظرية استخدامها قد تجازف بالتنظيم نفسه .

(ب) السعى لتحقيق قدر من التوازن بين ابعاد التطور التكنولوجى ونتائجه وبين متطلبات المحافظة على الطبيعة ، ويكون ذلك اما بالحرص على ألا يؤدى التقدم التكنولوجى الى زيادات ضخمة فى القدرات الاستخراجية والانتاجية المتعلقة بالموارد الطبيعية المختلفة وبالقدر الذى يؤدى الى نفاد طاقة الطبيعة ، واما بتسخير المبتكرات التكنولوجية والاستفادة منها لتجديد موارد الطبيعة وطاقاتها وايجاد البدائل النموذجية لها . أو بالحرص على عدم تشويه هذه الطبيعة بزيادة حالات ونسب التلوث المختلفة ، ومايعكسه ذلك من آثار على المجتمع وشكل الحياة فيه .

وقد اشار « فرانكل » الى هذه الاهمية الاخيرة واعتبر أن عدم تطوير الادارة ، وخلق هيئة موظفين مؤهلة لمواجهة عصر التكنولوجيا سيحيل الحياة فى المدن (حيث توجد الآلية غالبا) الى كدر وقذارة .

أما من الناحية الثانية : (أهمية التكنولوجيا بالنسبة للادارة) : فانه يمكن النظر الى هذه العلاقة نظرة نظمية تشمل جميع جوانب وجود حركة الظاهرة ، نظرا لنظمية كلا الظاهرتين التكنولوجية والادارية ، ونظرا لتأكد العلاقة الجدلية بين هاتين الظاهرتين . وتتحدد ابعاد هذه النظرة فى ثلاث زوايا اساسية :

١ – الزاوية البنائية .
٢ – الزاوية الوظيفية .
٣ – الزاوية العلائقية .

فيما يتعلق بالزاوية البنائية : فان أهم الاثار المحتملة هى :

أولا : مايتعلق بحجم البناء الادارى ، حيث يلاحظ وجود موقفين متناقضين تقريبا حول ذلك :

فمن ناحية أولى : يقول البعض أن التطورات التكنولوجية العالية قد تؤدى بالادارة الى تعميم الآلية الكاملة فى مجال عملياتها . وبالقدر الذى يؤدى الى زوال مظهر المؤسسة الكبيرة .

ومن ناحية أخرى : فان البعض يقول ، بأن التكنولوجيا ستزيد من حجم الادارة ، وذلك لما سوف تفتحه من مجالات تصنيعية جديدة من جهة ، ولما تفترضه من ولادة مؤسسات ضخمة للبحث العلمى من جهة ثانية ، اضافة لما ستفرزه من وسائل وأدوات جديدة لاتستطيع الادارات الصغيرة استخدامها لضخامة تكلفتها مماسيؤدى الى وضع هذه الوسائل ومركزتها فى أيدى الادارة العامة . وبالتالى تضخمها وزيادة درجة شموليتها ، حتى فى البلدان الآخذة بفلسفة الحرية .

وبالتالى فانه اذا ترتب على ادخال الآلية نوع من الانكماش فى حجم العاملين ، فان هذا لايعنى انكماشا موازيا فى حجم البناء الادارى نفسه ، سواء من حيث امكانياته أو تجهيزاته أو مؤسساته . بل بالعكس من ذلك ، فان التضخم فى ذلك سيكون كبيرا .

وبالطبع فان هذا لايعنى تضخما موازيا فى مختلف فروع الادارة ومجالات نشاطها ، كالمكتبات مثلا ، حيث أن ادخال الآلية فيها ، ستمكن من نقل المعلومات بصورة سريعة من الكتاب الى الكمبيوتر أو الى أجهزة المايكروفيلم والمايكروفيش ، واعادة نسخ ذلك بنفس السرعة أيضا ، الامر الذى يؤدى الى اختزال حجم المكتبات وتحويلها لمجرد بنوك صغيرة لمجموعة من الافلام . وهكذا بالنسبة للعديد من النشاطات الاخرى كالارشيف والسجلات وغيرها .

ثانيا : مايتعلق بالتركيب العضوى والهرمى للبناء ، حيث يشير معظم الباحثين الى أن التكنولوجيا ستؤدى الى تغير فى البنية العضوية للتنظيم ، وذلك لانها ستزيد الطلب على ذوى المعرفة والدراية الفنية العالية . وعلى الاشخاص المنهاجيين والمنطقيين . وتعمل على زيادة أهمية هؤلاء فى المستوى الادارى الاعلى بشكل خاص ، فى الوقت الذى لاتلغى أهمية الاداريين العموميين (العاديين) فى هذا المستوى أيضا ، وان افترضت زيادة مهاراتهم الفنية ، الامر الذى سيزيد ضخامة المستوى الاعلى ، وذلك فى الوقت الذى ستحل فيه الالية محل المستوى الوظيفى الاوسط الذى يمارس بالاساس وظيفة الاتصال بين القمة والقاعدة ، مماسيعمل على ضغط شكل التنظيم الهرمى ليصبح اكثر تفرطحا .

ثالثا : مايتعلق بالامكانيات : حيث سيؤدى ادخال التكنولوجيا الى زيادة امكانيات الادارة المالية ، سواء بتضخيم ميزانياتها ، أو بزيادة حجم مؤسساتها وتجهيزاتها ، كما وكيفا ، وذلك حتى تتمكن من انجاز وظائفها الحديثة وحتى تتمكن من استخدام التكنولوجيا بالصورة المعقولة .

أما بالنسبة للزاوية الوظيفية : فان أهم الاثار المحتملة هى :

أولا : تغير وظيفة الادارة ، سواء بزيادة حجمها وتعقيدها نظرا لارتفاع درجة فنيتها بصورة غير عادية . أو سواء بتقمصها لوظائف جديدة قد تزيد درجة شموليتها ، وخاصة فيما يتعلق بوظيفة البحث العلمى وغيرها مماأصبحت الادارات العامة تتولى أمرها حتى فى أقل الدولة تدخلية .

ثانيا : تحديث وتطوير قدرة وكفاءة الادارة الوظيفية : حيث أن تعقد الوظيفة الادارية ، سيفرض مزيدا من التخصص الدقيق سواء بين الافراد أو بين الوحدات الادارية نفسها ، الامر الذى يجعل مهمة الادارة فى تحقيق التكامل الوظيفى بين هذه التخصصات دقيقة وحرجة ، وخاصة أن التخصص الفنى الدقيق يرتبط عادة بقدر من عدم المرونة التنظيمية .

اضافة الى ذلك فان سرعة التحول التكنولوجى ، وبالتالى سرعة التغير فى أدوات الانتاج ، سوف يضع الادارة أمام مشكلة التقادم الذى يصيب الادوات الاقل حداثة ، وكيفية التنسيق بينها وبين الادوات الحديثة ، وكيفية تصريفها أو الاستغناء عنها ، ومتى يتم هذا الاستغناء أو الاستبدال ومالى ذلك من الاسئلة الاخرى .

الا أنه من ناحية أخرى ، يلاحظ أن التكنولوجيا رغم انها تضع الادارة أمام هذه الوضعية الحرجة ، الا انها فى الوقت ذاته تزودها بالكثير من الامكانيات والوسائل التى تساعدها على تحقيق النجاعة المطلوبة ، وهذا مايلاحظ فيمايلى :

(أ) ان التكنولوجيا تساعد المديرين فى اتخاذ القرارات السريعة والدقيقة ، حيث أنها تمكن من تجميع أكبر قدر من المعلومات بسرعة كبيرة ، كما أنها تمكن من تحليل مختلف هذه المعلومات وفصل

وعزل غير المطلوب منها بسرعة فائقة أيضا ، الامر الذى يمكن صانع القرار الادارى من الحصول على المعلومات اللازمة والضرورية فقط ، وفى صورة أكثر تحديدا أو تبويبها ، وماعليه الا أن يتخذ قرار فيها .

هذا بالاضافة الى أن التقدم السيبرماطيقى Cybermetics ، أصبح يساعد فى كشف المعلومات الخاطئة ، ويقرع جرس الانذار حولها ، وبصورة تساهم فى تحقيق مزيد من الدقة فى عملية صنع القرار .

(ب) ان التقدم السيبرماطيقى أصبح يمثل عاملا اساسيا فى تنسيق العمليات المعقدة ، نظرا لمايوفره من حسابات دقيقة واستجابات سريعة ومستمرة ، الامر الذى يخلق علاجا فعالا لازما التنسيق الذى قد يترتب على تعقيد العمليات التكنولوجية الحديثة ، وبصورة تمكن الادارة من التوسع فى كل الاتجاهات دون التضحية بالرقابة أو التنسيق المستند الى نظام دقيق وفعال للمعلومات ..

ثالثا : زيادة عدم التوازن بين الاهداف والامكانيات ، فبالرغم أن التكنولوجيا تضاعف امكانيات الادارة الا أنها تفرض عليها متطلبات جديدة ضخمة وخاصة فيما يتعلق بانجاز مشاريع التكنولوجيا ذاتها . سواء فى بداية مراحل التطور التكنولوجى الأولى ، أو فى حالات الدخول فى حقل تكنولوجى جديد ، حيث يلاحظ أن أية عملية جديدة أصبحت تحتاج الى تكلفة هائلة وبصورة قد لاتجد الادارة المعنية فى مقدورها القيام بذلك رغم احتمال اقتناعها بأهمية تلك العملية لتحقيق نجاعتها .

وأخيرا مايتعلق بالزاوية العلائقية : يمكن النظر لابعاد العلاقة فى هذا المجال من ناحيتين متكاملتين :

الأولى : ناحية العلاقات الداخلية .

الثانية : ناحية العلاقات الخارجية .

فمن ناحية العلاقات الداخلية : يمكن تلمس أو توقع الآثار التالية :

أولا : زيادة التركيز على البعد الرسمى والعلمى فى الادارة المعاصرة ، وذلك حتى تتلاءم فى كيفياتها ، مع ظروف ومقتضيات التطور التكنولوجى المنبثق من قاعدة علمية دقيقة .

وازاء ذلك فانه يتوقع تقلص البعد القيمى أو الايديولوجى بجانبه الخيالى أو الانتقائى ، ليحل محله البعد الواقعى والعلمى التجريبى .

وبالطبع فان مقتضيات الرسمية فى هذه الاوضاع قد لاتتطابق ، ولاتتطابق بالضرورة ، مع المفهوم الكلاسيكى للرسمية ، سواء مايتعلق بذلك من مسائل « نطاق الرقابة » ، « ووحدة الامر » أو الاتصال من خلال قنوات محدودة .. الخ ، بل ستشهد تغيرات واضافات واستبدالات جديدة كبروز مفهوم التغذية العكسية ، وخط السلوك الناقد ، وغيرها .

ثانيا : ان تركيز الادارة على الجانب العلمى ، والتوسع فى تطبيقات مبدأ التخصص وتقسيم العمل ، سوف يفقد التركيب العضوى للادارة كثيرا من مقومات التجانس ، حيث سيلاحظ تنوع الخبرات الفنية وتعدد التخصصات فى التنظيمات الحديثة .

واذا كان هذا التطور لايعود بالادارة الى الوضعية التى كانت تعايشها فى ظل نظام الغنائم ، أو فى ظل حالة التصدعات الاجتماعية القومية أو الطائفية ، فانه قد يؤدى الى نوع جديد من التصدع الادارى الذى قد يعصف بقوة بصفة الادارة « كمؤسسة اجتماعية موحدة » ، وبصورة قد تجسد اتجاهات الفردية فى هذا المجال ، وخاصة فى اطار المستويات الدنيا .

ثالثا : أن تعمق البعد التقنى والعلمى فى مجال الادارة ، وانكماش البعد القيمى والاجتماعى ، قد يكون عاملا مهما فى انكماش اهمية كلا المشاركة والرقابة الشعبيتين ، وبالتالى انكماش اسلوب العمل اللامركزى ، والعودة نحو المركزية ، وخاصة أن مسألة التنسيق والرقابة – كأحد المبررات الاساسية اللامركزية – أصبحت مسألة محلولة فى ظل التقدم التكنولوجى والتوسع فى اساليب التحكم الذاتى بالمعلومات .

رابعا : ان زيادة حجم الخبراء والتقنيين والمبرمجين فى القمة ، تبديل الادارة الوسطى بادارة الاتصال الالية قد يؤدى الى نتيجتين هامتين هما :

(أ) زيادة أهمية رجال الخبرة والمشورة فى اطار الادارة العليا وبصورة ستزيد درجة مشاركتهم فى عملية صنع القرار . مماقد يخفض ، بحكم الامر الواقع ، حدة المنافسة أو الصراع بين القيادتين الادارية والفنية ، وبصورة قد تؤدى لوحدة القيادتين الى الحد الذى يخفض ويلغى،مسألة الازدواجية من جهة ، ومسألة القائد الفرد من جهة أخرى ، ويتأكد هذا الامر اذا تم منح الخبراء فرصة الامساك بزمام سلطة اتخاذ القرار ، أما اذا أصر المديرون على التثبت بدورهم الاساسى وعلى عدم اعترافهم بأهمية الدور الذى يقوم به الخبراء فسوف تزداد حدة الصراع وبالقدر الذى قد يعطل سير عمل المنظمة المعنية .

(ب) قد تؤدى هذه الكيفية التى ستتصف بها الادارة العليا والوسطى الى زيادة فجوة الخبرة والمعرفة بين القمة والقاعدة ، كما أنها قد تؤدى الى مركزة سلطة القرار فى أيدى نخبة الخبراء فى القمة وبالقدر الذى يؤدى الى تعزيز الاتجاهات المضادة للديمقراطية أو الاتجاهات المشاركة فى عملية اتخاذ القرارات .

خامسا : ان سيطرة الآلية فى العملية الادارية تسهل مهمة المديرين وتجعل اعمالهم اكثر بساطة وسلاما ، كما انها تزيد من درجة الاستقرار العام فى العلاقة بين الموظفين والادارة ، وذلك لمايلى :

(أ) انها تحرر الادارة من مختلف المشاكل والمقتضيات التى تتعرض لها أو تطالب بها ، عندما يكون التعامل مع الافراد العاديين سواء مايتعلق بمشاكل الاضرابات ، أو المطالبة بالاجور العالية ، أو مشاكل التدريب واخطاء العمل .. الخ .

(ب) انها تفترض نوعية خاصة من العاملين ذوى الدراية والكفاءة ، الامر الذى يجعل الادارة تتمسك بالكفاءات التى لديها ، وتعمل على تطويرها وتدريبها ، وخاصة عندما لاتتمكن الادارة من تغييرها حيث ، تتقلص فرصة عملية الاختيار ، وندرة البدائل ، وبصورة تدعم مسألة الاستقرار الوظيفى .

هذا مع ملاحظة أن هذا الوضع قد يتضمن الفرصة التى يعبر بعض الخبراء من خلالها عن ميوله الاستبدادية أو التعسفية ، منطلقا من حاجة التنظيم له وعدم مقدرته على الاستغناء عنه .

أما من ناحية العلاقة الخارجية فانه يتوقع مايلى :

أولا : أن التطور التكنولوجى سيقلل درجة حيادية الادارة ازاء السياسة ، فى الوقت الذى سيدعم فيه حيادية السياسة ازاء الادارة ، وذلك على اعتبار انه من الناحية الأولى سيمكن الادارة بماتملكه من خبرات وكفاءات من أن تصبح العامل الاساسى فى صنع السياسة العامة . وبالقدر الذى قد ينذر بالتوجه الى مايسمى بحكم الادارة أو بحكم الخبراء بصورة أكثر تحديدا .

كما أنه من الناحية الثانية ، سيحد من قدرة تغلغل وتحكم السياسيين فى مجال الادارة وسياساتها وعملياتها ، الامر الذى يقوض أية رواسب محتملة لمايسمى بنظام الغنائم أو الاسلاب ، وذلك لأن الاحزاب أو القيادات السياسية المعنية لاتجد فى مقدرتها أن تحدث التغير أو التبديل فى الكوادر المختلفة بالمرونة الكافية ، وذلك نظرا لانها لاتملك القدرة على حشد الكفاءات والخبرات الفنية بالكم والكيف المطلوبين ، الامر الذى لايمنحها قدرا من الحرية فى التصرف فى هذا الاتجاه .

ثانيا : ان هذا التطور سيدعم حيادية الادارة ازاء المجتمع ، كمايدعم حيادية المجتمع ازاء الادارة ، وذلك على اعتبار انه سيحول دون قدرة المواطنين ، وخاصة جماعات الضغط على اختلاف انواعها ، على التغلغل فى التنظيم الذى سيغلب عليه طابع الرسمية والعلمية ، الامر الذى يجنب الادارة الكثير من مظاهر الفساد الادارى المترتبة على العلاقات الاجتماعية المتبادلة بينه وبين المجتمع .

تضاعف ذلك وتؤكده ، طبيعة التركيب العضوى للتنظيم الجديد ، وتمحوره حول الافراد بصفتهم الوظيفية الفنية ، أكثر من أى وقت مضى .

هذا مع ملاحظة أن هذا الوضع قد يدعم التوجهات الاستبدادية لدى الادارة ويزيد انفصالها عن المجتمع ، حيث تضعف وسائل واحتمالات الرقابة الشعبية ، وحيث يتحلل التنظيم من علاقاته التقليدية بالمجتمع .

ثالثا : ان هذا التطور سيزود الادارة بالوسائل التى تمكنها من جمع وتحليل المعلومات المختلفة عن أفراد المجتمع وجماعاته ، وبالقدر الذى يضاعف قدرتها الداخلية ، سواء بزيادة قدرتها فى تحقيق مايسمى الاجبار القانونى ، نظرا لبروزها كقوة شمولية ، ليس من السهل تحديدها ، أو سواء بزيادة تدخلها فى الحد من الحريات الشخصية أو الفئوية ، نظرا لامتلاكها وسائل المعلومات التى تمكنها من ذلك .

وبالطبع فأن هذا التطور من هذه الناحية يعكس ايجابية أساسية تتمثل فى قدرة الادارة على الاتصال المباشر والشامل بالمحيط ، وبالقدر الذى يمكنها من التفاعل الواعى (بناء على المعلومات الكافية والدقيقة) ، والمتزامن مع الحركة والموقف الفورى (نظرا لمقدرتها على الاستجابة الفورية) .

خلاصة القول : ان أهمية التكنولوجيا فى مجال الادارة والتطوير الادارى ، لاتتركز فى انها ستزود الادارة بوسائل وأدوات متطورة تسهل عليها الكثير من مهماتها وعملياتها فحسب ، بل انها أيضا ستفرض تغيرا فى المناخ العام الذى يقتضى تحولا من نمط الادارة التقليدية أو نصف المتطورة (الانتقالية) الى الادارة العلمية الحديثة ، كتنظيم وحيد يمكنه مواكبة هذا التطور والمساهمة فيه . وهذا هو التحدى الذى يواجه الادارة المعاصرة فى البلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص .

المراجـع :

– جون ففنر وشيروود ، التنظيم الادارى ، مترجم د . محمد توفيق رمزى وخير الله عيد عبد القوى ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥م .

– س . هـ . فرانكل ، بعض جوانب التطورات النظرية للتغيير فى الاساليب الفنية فى التغيير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية ، منظمة اليونسكو ، مترجم ، محمود فتحى عمر ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٧م .

– د . عبد الوهاب البشرى ، التقدم التكنولوجى وأثره على المجتمع والادارة ، القاهرة ، مجلة الادارة عدد ٤ ، اتحاد جمعيات التنمية الادارية ، ١٩٧٠م .

– د . فؤاد مرسى ، الاشتراكية حتمية العصر ، مجلة الفكر المعاصر ، عدد ٤٤ ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

– Bright, J.R., Automation and Management, Harvard University.

– Dimock, Marshall and Dimock Gladys, Boston, 1958.

– Drucker Peter (ed.), Prepering Tomorrows Business Leaders Today, (Prentice Hall Inc., 1969).

– Kelleher, Grace J., The Challange to System Analysis (New York John Whily and sons, Inc., 1970).

– La palombara Joseph (ed.), Bureaucracy and Political Development, (N.J., Priceton University Press, 1963).

– Pfiffner, John M. & Presthus, Robert, Public Administration, (5th. ed. N.Y., 1967).

TECHNOLOGY & PUBLIC ADMINISTRATION

Abdoul Moaty Assaf*

This article tries to discuss in brief the relation between Technology and Public Administration. It aims at:

a) Defining the dimensions of the importance of Public Administration for Technology.

b) Defining the effects of technology on Public Administration from three basic dimensions:

1 – The Structural Dimension.

2 – The Functional Dimension.

3 – The inter-relational Dimension.

* Dr. Abdoul Moaty Assaf, Researcher, Arab Organization of Administrative Sciences, Amman, Jordan.